مؤتمر البرلمان الأوربي يسلط الضوء على معاناة الآشوريين في العراق

بهرا ـ خاص*

بحضور اكثر من ١٠٠ ضيف، عقد المجلس الآشوري في أوروبا وبالتعاون مع حزب الشعب الأوروبي – الديمقراطيون الأوربيون وهي اكبر كتلة في البرلمان الأوروبي، في يوم الاربعاء الحادي عشر من شهر حزيران الجاري، عقد مؤتمرا حول وضع الآشوريين في العراق وذلك في مبنى البرلمان الأوروبي.

ناقش المؤتمر القضايا المهمة والحساسة التي تدور حول قضية الآشوريين ومستقبل بقائهم باعتبارهم الشعب الاصيل للعراق. كما تمت مناقشة مواضيع اخرى مثل قضية المهجرين داخليا، المادة ١٢٥ من الدستور العراقي وحماية الاقليات، فيدرالية الاقليم وخارج الاقليم، اوضاع الاقليات العراقية الاخرى، ومساعدة الاتحاد الأوروبي للعراق.

وجرى اجماع عام في المؤتمر على ان وضع الآشوريين في العراق غير مستقر، وعلى المجتمع الدولي ان يقوم بواجباته وان يقدم المزيد وبضمانة الاتحاد الأوروبي من اجل حماية الآشوريين.

واوضح سعادة السفير العراقي في بروكسل السيد محمد الدوركي، بانه يحزن لرؤية الآشوريين يغادرون العراق وانهم كشعب اصيل في الوطن لديهم الحق بالبقاء في ارضهم التاريخية. وفي تحليل معمق ناقش الدكتور ويلي فوتري من منظمة حقوق الانسان بلا حدود ما اذا كانت فيدرالية الاقاليم لوحدها كافية لحماية الاقليات، او ما اذا كانت هناك حاجة لنوع من فيدرالية خارج الاقليم لضمان بقاء وحماية الاقليات اينما كانوا يعيشون في العراق. واصرت السيد ة باسكال وردا من منظمة حمورابي لحقوق الانسان الوزير الاسبق للهجرة والمهجرين، على انه يجب على الحكومة العراقية ان تبذل المزيد من اجل ضمان حماية الآشوريين المسيحيين ونكرت المشاركين بانه منذ عام ٢٠٠٣ فان عددا كبيرا من الكنائس قد تم تفجيرها في مختلف انحاء العراق.

أما مدير مشروع "من أجل ديمقراطية محتملة في العراق" مايكل يوآش فقد تحدث عن معاناة الأقليات القومية والدينية في العراق، حيث قال إنهم أصبحوا هدفا لهجمات الجماعات المسلحة المتشددة ويعانون مثل غيرهم من الحصول على تسهيلات لقبولهم كلاجئين في مختلف الدول.

وشدد يوآش على ضرورة إيجاد حلول لمعاناة اللاجئين، معتبرا أنه من غير المعقول قبول الملايين من العراقيين كلاجئين خارج بلدهم، ومشيرا إلى ضرورة إيجاد حلول لهم داخل العراق وليس خارجه. وحضر المؤتمر عدد كبير من اعضاء البرلمان الاوربي، اضافة الى ممثلي مختلف منظمات المجتمع المدني، صحفيين وممثلي الاقليات العراقية الاخرى في العراق. كما حضر المؤتمر غبطة المطران سوريوس هازل صومي من كنيسة السريان الارثذوكس في بلجيكا، وغبطة مار سوريوس حاوا مطران كنيسة السريان الارثذوكس في العراق. وقد سأل المطران صومي المؤتمرين: "لما لا يتم عمل منطقة آمنة للمسيحيين، بينما انه في اعوام ١٩٩٠ اتخذت خطوات مشابهة لحماية الاكراد والشيعة في العراق". وقد صرح السيد نينوس وردة مدير مشروع المجلس الآشوري في اوربا بان "هذا الحدث كان بالغ النجاح لانه اثار معاناة الآشوريين في العراق في هذا المحفل (البرلمان الاوربي) والذي اصدر عدة مرات قرارات تعبر عن قلقه حول معاناة هذا الشعب".

*الترجمة بتصرف عن موقع وكالة الانباء الآشورية العالمية "AINA"

البنتاغون تقر بتراجع العنف بالعراق

بهرا ـ متابعات

كشف تقرير لوزارة الدفاع الأميركية سيرفع قريبا أمام الكونغرس الأميركي، أن معدلات العنف تراجعت في العراق في بداية هذا العام، وفق ما أوضحه مصدران مطلعان في البنتاغون.

وقال المسؤولان لشبكة CNN إن عدد الهجمات ضد القوات الأميركية والقوات العراقية، وعدد الخسائر في صفوف الجيش الأميركي وفي صفوف المدنيين هي أقل مقارنة مع فترات سابقة، وفق ما سيكشفه التقرير الفصلي الذي يغطي الأحداث من منتصف شباط حتى منتصف أيار المنصرم.

ووفقاً لإحصائية شبكة CNN فقد قتل ١٩ جندياً أميركياً في ايار المنصرم وهي أدنى حصيلة شهرية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للإطاحة بنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في ربيع ٢٠٠٣.

الجدير بالذكر أن التقرير "قياس الاستقرار والأمن في العراق" يرفع فصلياً ومنذ تموز ٢٠٠٥ أمام الكونغرس الأميركي، فيما يتوقع صدوره الاثنين على أبعد تقدير. بموازاة ذلك سجل شهر حزيران الجاري مصرع ١٨ جنديا أميركيا حتى الآن. فقد أعلن الجيش الأميركي المتمركز في العراق الجمعة، مقتل جندي له وجرح خمسة آخرين جراء ثلاث هجمات متفرقة في محافظة ديالى، جرت جميعها من خلال تفجير عبوات ناسفة بدوريات عسكرية خلال مرورها على بعض الطرق في المنطقة.

ومع هذه الحصيلة ترتفع الخسائر الأميركية في العراق لشهر حزيران الجاري إلى ١٨ قتيلا، في حين يرتفع إجمالي عدد الجنود الذي سقطوا منذ بداية العمليات العسكرية الأميركية في العراق عام ٢٠٠٣ إلى ٤١٠٢ جنديا. ورغم القتلى، إلا أن الجيش الأميركي، يؤكد أنه يحرز تقدما في العمليات العسكرية والأمنية التي ينفذها في العراق بالتعاون مع الجيش العراقي. وبدأ التراجع في أعداد القتلى اعتبارا من تموز ٢٠٠٧، بعد دعوة السيد مقتدى الصدر أنصاره لتجميد نشاطات جيش المهدي، حيث سجل نفس الشهر مقتل ٧٨ جنديا أميركيا. وتؤيد الأرقام تصريحات قائد القوات الأميركية في العراق، الجنرال ديفيد بتريوس، في أيار الماضي، التي قال فيها إن العمليات العسكرية الأخيرة في ثلاث مدن عراقية "ساهمت بشكل كبير في خفض العنف".

وعزا بتريوس التقدم الأمني المهم إلى العملية العسكرية التي نفذتها الحكومة العراقية في البصرة، رغم "البداية المهزوزة"، وذلك حسب ما ذكره في شهادته أمام مجلس الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ. وساعدت العملية العسكرية التي قامت بها القوات الامنية العراقية في احياء متفرقة في بغداد، ومعملية فرض القانون في البصرة والموصل، حكومة المالكي على بسط سيطرتها في تلك المحافظات وبضمنها ايضا العاصمة بغداد.

الامم المتحدة تغطي التزامات مفوضية الانتخابات المالية

بهرا ـ متابعات

قالت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الاربعاء، إن الامم المتحدة وافقت على تغطية بعض التكاليف المالية المطلوبة لعمل المفوضية وتسديد التزاماتها الخارجية، وفقا لاطار قانوني عراقي، على ان تقوم المفوضية بتسديدها لاحقا من موازنتها.

ونقل بيان للمفوضية، عن رئيس الادارة الانتخابية في المفوضية القاضي قاسم حسن العبودي، قوله ان "الامم المتحدة وافقت على تغطية بعض التكاليف المالية المطلوبة لعمل المفوضية وتسديد التزاماتها الخارجية وفقاً لاطار قانوني عراقي على ان تقوم المفوضية بتسديدها لاحقا من موازنتها". واضاف ان هذا القرار جاء "تفاديا للتأخير الناتج عن تعقيدات المنظومة التعاقدية العراقية، حيث طالبت المفوضية بالاستثناء من بعض تعليمات او احكام العقود الحكومية، ولم تفلح بذلك، مما ادى الى التأثير على جدولها العملياتي المحدد". وقال البيان ان الامم المتحدة "عينت مستشارا دوليا لها داخل المفوضية، يحضر اجتماعات مجلس المفوضين، بناء على طلب المجلس". مشيرا الى ان ذلك يأتي في سياق سعي الامم المتحدة لتذليل العقبات التي تعترض عمل المفوضية.

وكان وزير المالية اعلن مطلع شهر حزيران الحالي ان الوزارة اطلقت كامل المبالغ المخصصة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والبالغة ١٢٠ مليار "١٠٠ مليون دولار اميركي"، مشيرا الى ان تلك المبالغ صرفت على دفعتين الاولى بلغت ٦٠ مليار دينار قبل شهرين والثانية ٦٠ مليار دينار صرفت في الثاني من حزيران الجاري . واضاف ان الوزارة "بذلك تكون قد اطلقت كامل المبالغ المخصصة للمفوضية من اجل تمكينها من اداء واجباتها بالشكل الامثل لأنجاح انتخابات مجالس المحافظات التي ستجري في الاول من تشرين الاول من عام ٢٠٠٨. وكان مجلس الوزراء العراقي قرر في الاول من نيسان الماضي الموافقة على تخصيص ١٠٠ مليون دولار لسد نفقات المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات لأغراض إنتخاب مجالس المحافظات لسنة ٢٠٠٨. واكد الناطق باسم الحكومة علي الدباغ ان المبلغ قد تمت المصادقة على صرفه من قبل مجلس الوزراء.

واعلن رئيس المفوضية العليا للإنتخابات فرج الحيدري للوكالة المستقلة للأنباء "أصوات العراق" في ٢٤ ايار الماضي ان أهم العراقيل التي تواجه المفوضية في عملها هي ان " قانون الإنتخابات الي لم يقر حتى الآن، والإستثناءات في إجراء العقود، وعدم تخصيص مبالغ مالية كافية لعمل المفوضية"، مضيفا بأن تلك العقبات الثلاث "من أهم معوقات إجراء الإنتخابات في موعدها المقرر".

وكان مجلس الرئاسة العراقي قد اصدر قانون مجالس المحافظات في ١٩ من آذار الماضي بعد ان سحب الاعتراض الذي قدمه نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي على مشروع القانون الذي اقره مجلس النواب ضمن صفقة شملت قانوني العفو العام وموازنة عام ٢٠٠٨ ايضا. وينص القانون في المادة "٥٤" منه على ان تجري انتخابات المجالس القادمة في موعد أقصاه ٢٠٠٨/١٠/١، بعد ان يسن مجلس النواب قانون انتخابات المجالس التي ستشكل وفق هذا القانون خلال مدة ٩٠ يوما من تاريخ إقرار هذا القانون في مجلس النواب.

اليونيسيف توجه نداءاًلتقديم مساعدات الى الاطفال العراقيين اللاجئين

بهرا ـ متابعات

وجهت منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونيسيف الاربعاء نداء لتقديم مساعدات الى مئات الالاف الاطفال العراقيين اللاجئين، الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة ويحرمون غالبا من التعليم. واوضح بيان اليونيسيف الصادر في برلين انه منذ العام الفين وستة اجبر اكثر من ثمنمئة وخمسين الف طفل عراقي على مغادرة منازلهم مع عائلاتهم، وفروا الى داخل البلاد وخارجها.

وبعد خمسة اعوام من الحرب، فان نحو خمسين في المئة من اطفال العراق محرومون من الذهاب الى المدرسة فيما يعاني عشرون في المئة سوء تغذية مزمنة.

وذكرت اليونيسيف ان تسعين شخصا يتعاونون مع المنظمة في العراق وهي تنظم حملات تلقيح وتقوم باصلاح مدارس وتقدم ادوية ومواد غذائية ومياها لكن المنظمة الانسانية اكدت انها لا تزال تحتاج الى حوالى اربعين مليون دولارلتنفيذ مهماتها في العراق.

السجناء السياسيون بين وعود الحكومة وحقوقهم الضائعة

انجاز قانون مؤسسة السجناء السياسيين قريبا.. ونواب اعطوهم الاولوية في تملك الشقق السكنية

بهرا ـ حيدر حمادة

تمثل شريحة السجين السياسي قطاعا كبيرا في المجتمع العراقي بالنظر لما قام به النظام الاسبق من سجن كل من ينتمي الى حزب غير حزب البعث المنحل وفصلهم من دوائرهم. وبالرغم من سعي مؤسسة السجناء السياسيين الى اعطاء السجين السياسي حقه الا ان عددا كبيرا منهم يقولون ان حقوقهم مازالت ضائعة ولم يتم الالتفات لهم وان هناك وعود فقط بحصولنا على بعض الامتيازات.

وقال حاتم كاظم المياحي: "ان مؤسسة السجناء السياسيين تعنى بجميع السجناء الذين سجنوا في زمن النظام السابق لانتماءاتهم او لغرض تهم الصقت بهم بحجج سياسية". واضاف: "ان هذه الشريحة الواسعة تعرضت للظلم ومؤسستنا تسعى لاسترداد حقوقهم اذ التقينا برئيس الوزراء نوري المالكي وبالمسؤولين في دوائر الدولة وبالوزراء وبالمراجع الدينية لتسليط الضوء على الظلم الذي تعرضوا لهم واعطائهم حقوقهم المسلوبة".

واوضح المياحي: "ان مؤسسة السجناء السياسيين عملت على انجاز القانون الجديد للمؤسسة والذي سيعوض السجين السياسي حسب عدد السنوات التي قضاها في السجون خلال النظام السابق". وذكر: "ان هذا القانون سيطبق خلال الايام المقبلة بعد ان يتم المصادقة عليه حيث يتضمن تعويضات للسجناء السياسيين حسب عدد السنوات التي قضوها داخل السجون والمعتقلات اثناء فترة النظام السابق (مبينا) ان قانون السجناء السياسيين تعرض للتأخير بسبب وجود بعض الثغرات في فقراته نتيجة صياغته على عجل حيث عملت مؤسسة السجناء السياسيين على معالجة تلك الثغرات (مؤكدا) ان رئيس الوزراء نوري المالكي اكد دعمه لاقرار هذا القانون وتطبيقه خلال الايام القليلة المقبلة فضلا عن توزيع التعويضات والمخصصات الاخرى بين السجناء السياسيين".

من جانبه قال النائب عن الكتلة الصدرية فلاح شنشل انه قدم مشروع قرار إلى هيئة رئاسة مجلس النواب لتخصيص ارض سكنية لكل مواطن عراقي وان هذا القرار وقع من قبل ٦٣ نائبا يتضمن دعوة الحكومة لتخصيص قطع اراض سكنية لكل مواطن عراقي لا يملك قطعة ارض اومكانا للسكن ومنحه مبلغ ٥٠ مليون دينار كقرض للبناء". واضاف: "ان الاولوية لعوائل الشهداء والسجناء السياسيين والمهجرين اذ يتضمن المشروع تخصيص شقة سكنية او قطعة ارض لا تقل مساحتها عن ٢٠٠ متر مربع للمواطنين في مراكز المحافظات و٢٥٠ مترا مربعا في الاقضية و٣٠٠ متر مربع للنواحي والقرى ويكون توزيع هذه الاراضي والشقق وفقا لنظام المفاضلة بالنقاط".

الا ان محمد علوان "سجين سياسي" قال: "ان هناك وعود كثيرة تقدمها الحكومة ومجلس النواب ومؤسسة السجناء السياسيين لكننا لم نلمس اي شي". واضاف: "اننا شريحة واسعة من المجتمع ويجب اعطاءنا حقوقنا التي سلبت منا لان البقاء على هذا الحال وعدم اعطائنا حقوقنا يعني تجاهلا لمشاعر الالاف من هذه الشريحة المهمة". واوضح علوان: "تطالب بقانون جديد ينصف السجين السياسي ويعطيه حقوقه المسلوبة في زمن النظام السابق وان يكون له تفضيل في التعينات وتوزيع الشقق السكنية لا ان يكون هذا الامر عبر المزايدات السياسية التي لم نلمس منها شيئا".

وكانت مؤسسة السجناء السياسيين قد اعلنت سابقا تخصيص ٥٠٠ الف دينار عراقي لكل سجين سابق فضلا عن التنسيق مع وزارة البلديات والاشغال العامة لتخصيص قطع اراض سكنية لهم بغية رفع الحيف عن كاهلهم. اذ قال مصدر في المؤسسة ان المؤسسة شملت اكثر من ثلاثة الاف سجين سياسي سابق بالحقوق والامتيازات التي تمنح لهم وفق القانون. واضاف: "ان شمول هؤلاء السجناء جاء ضمن مشروع مؤسسة السجناء السياسيين لتقديم الحقوق والامتيازات لشريحة السجناء في زمن النظام السابق، اذ سيتم شمولهم بالامتيازات المخصصة للسجناء ومنها منحة رئيس الوزراء البالغة ٥٠٠ الف دينار بعد دراسة ملفاتهم واستحصال الاجابات الوافية بخصوصهم من الجهات ذات العلاقة في وزارات المالية والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية وحصول المصادقة من قبل اللجنة الخاصة المشكلة داخل المؤسسة لهذا الغرض". واوضح: "انه تم ارسال اسماء المشمولين الى الدائرة الادارية والمالية في المؤسسة لغرض التنفيذ، مبينا ان اللجنة الخاصة بقبول طلبات السجناء السياسيين لاتزال مستمرة بانجاز اعمالها اذ سيتم اعلان اسماء المشمولين كل اسبوعين في قوائم منظمة في بغداد والمحافظات".

وشكلت مؤسسة السجناء السياسيين بعد سقوط النظام مباشرة ودعت كل من تضرر من ممارسات النظام السباق لجلب مستمسكاته والتسجيل عندها ومنحتهم هويات لتسهيل مراجعتهم للدوائر.

من جانبها شكلت أمانة بغداد لجنة مشتركة تضم أعضاء من مؤسسة السجناء السياسيين لإختيار أراض يقام عليها مجمع سكني للمشمولين من هذه المؤسسة. وقال مصدر في الامانة: "ان اللجنة التي أوعز الأمين بتشكيلها حددت مهمتها بإيجاد وأختيار موقع لإقامة نصب للسجناء السياسيين وكذلك تهيئة أرض لإنشاء مجمع سكني عمودي لمنتسبي المؤسسة بعد إستحصال الموافقات الأصولية الرسمية".

فيما دعا المرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم إلى بذل الجهود والعمل على تذليل الصعوبات التي تعيق توجه شريحة السجناء السياسيين من أجل رد الاعتبار لهم وتعويضهم وجبر خواطرهم ورفع الحيف عنهم "مبينا" ان العديد منهم ممن لم يملكوا الوثائق والمستمسكات التي تثبت تعرضهم للسجن والاعتقال نتيجة ظروف مختلفة من الخوف والملاحقة إبان مرحلة النظام البائد كما دعا إلى وضع آليات عمل تثبت واقع حال هذه الفئة من أجل تثبيت حقوقها.

الى ذلك قال رئيس الوزراء نوري المالكي: "ان العراق العزيز يحتاج منا ان نلتحم جميعا من اجل البناء والاعمار وإن عوائل الشهداء والسجناء السياسيين سيكون لهم دور مميز كالذي سجلوه في مواجهتهم للظلم والطغيان". واوضح المالكي: "ان السجناء السياسيين مثلوا أبرز معاني الاستضعاف خلال حكم النظام الدكتاتوري، وتحملوا الكثير اثناء مواجهتهم هذا النظام، وإن القيود والأغلال التي كانت في معاصمهم قد زينتها، لأنها وضعت من قبل الدكتاتور الجلاد". وتابع: "إن الجلاد وان سلب الحرية من هؤلاء الشجعان، لكنه لم يستطع سلب إرادتهم التي سجلت ابرز محطات الصراع بين من يريد ان يبني وبين من يقوم بانتهاك الحريات". وتابع المالكي: "إننا اليوم نفخر بأن العراق اصبح خاليا من السجناء السياسيين بعد ان كان اكثر الدول في عدد السجناء السياسيين، لاننا اليوم نعيش اجواء الديمقراطية وحرية الرأي، و نعتمد مبدأ الفكر والحوار بدلا من الظلم والقتل الذي كان يتعامل به النظام الدكتاتوري". واشار الى: "حرص الحكومة على تقديم المعونات والمساعدات اللازمة لتخفيف معاناة عوائل الشهداء والسجناء السياسيين داعيا المؤسسة الى: "بذل كل ما تستطيع لأجل خدمة هذه العوائل التي قدمت الكثير من التضحيات واضاءت فضاء الحرية والديمقراطية في العراق الجديد".

وشدد المالكي على: "عدم التمييز بين سجين سياسي وآخر، وعدم التركيز على قوميته أو دينه أو حزبه لان الجميع وقفوا بوجه الدكتاتور وهم جميعا عراقيون رفضوا الظلم ودعوا الى الحرية". وذكر: "ان الحكومة على استعداد لتقديم كل ما تستطيع لتذليل العقبات وتقديم أفضل الخدمات لابنائنا الذين فقدوا حريتهم في زمن النظام البائد كما ندعو الى ضرورة التشخيص الدقيق لمن يستحقون الحصول على الحقوق من هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات ذات المنفعة الاجتماعية".

ويمني السجناء السياسيون انفسهم بان تتحقق وعود الحكومة و يتسلموا حقوقهم المسلوبة التي صادرها النظام السابق.

وقال السجين السياسي جاسم مروان: "هناك الاف من السجناء السياسيين الذين ذاقوا الويلات في زمن النظام السابق وتمنينا خيرا عند سقوطه الا ان هناك جهات عديدة لم تعطنا حقوقنا". واضاف: "لانريد سوى حقوقنا التي سلبت منا وعلى الحكومة ان تستجيب لنا فالمكافآت التي اعلن عنها رئيس الوزراء مؤخرا والبالغة ٥٠٠ الف لاقيمة لها وسط الغلاء الفاحش في اسعار المواد الغذائية والاحتياجات الاخرى".

حول العالم

* حاولت الولايات المتحدة الجمعة التقليل من شأن قرار الاتحاد الأوروبي رفع عقوباته عن كوبا، والذي سبق لواشنطن أن أعلنت معارضتها له، مؤكدة أن تطبيع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وهافانا سيكون مشروطا. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية شون ماكورماك إن "الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتشاركان الأهداف عينها في كوبا ألا وهي الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان العالمية". ورفض المتحدث استخدام كلمة "خيبة أمل" لوصف رد فعل الولايات المتحدة على القرار الأوروبي القاضي بتعليق عقوباته الدبلوماسية المفروضة على النظام الكوبي دعما للخطوات الأولى التي يخطوها راوول كاسترو في عهد ما بعد فيدل. واكتفى المتحدث بالقول "هذا اختلاف تكتيكي". وأكد ماكورماك أن الاتحاد الأوروبي سيعلن مطلع الأسبوع المقبل سلسلة من المعايير التي تحدد كيفية تطبيع علاقاته مع كوبا.

* قال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة زلماي خليل زاد إن بلاده لا تزال تفضل اللجوء إلى الدبلوماسية في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية رغم شيوع أنباء عن استعدادات إسرائيلية لشن ضربة جوية محتملة ضد المنشآت النووية الإيرانية. وفي رد على سؤال عمّا ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر الجمعة عن تدريبات عسكرية أجرتها إسرائيل استعدادا لاحتمال شن ضربة عسكرية ضد إيران، قال خليل زاد للصحافيين: "موقفنا واضح من هذا الملف وهو أنه من غير المقبول أن تمتلك إيران سلاحا نوويا بالنظر إلى حساسية الوضع في المنطقة وإلى سياسات الحكومة الإيرانية". إلا أن خليل زاد تحدث عن الشق الثاني من الموقف الأميركي حيال إيران قائلا: "نحن في مرحلة الدبلوماسية، وهذا ما نسعى إلى تحقيقه، نريد تسوية دبلوماسية لهذه المسألة وبصراحة فالكرة هي الآن في الملعب الإيراني". وأشار خليل زاد إلى رزمة الحوافز المعدلة التي قدمت إلى إيران الأسبوع الماضي والتي تتضمن مكاسب عديدة مقابل تخلي إيران عن تخصيب اليورانيوم.

* قالت السعودية أكبر مصدري النفط في العالم والتي تملك أكثر من خمس الاحتياطيات العالمية من الخام انها ستنتج ٩،٤٥ مليون برميل يوميا في حزيران ومن المتوقع ان تواصل زيادة انتاجها. وقبل اجتماع منتجي ومستهلكي النفط في مدينة جدة السعودية اليوم الاحد قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عقب اجتماع مع وزير النفط السعودي علي النعيمي في مطلع الأسبوع ان الرياض ستزيد انتاجها الى ٩،٧ مليون برميل يوميا في تموز. وسيمثل ذلك زيادة قدرها ٥٥٠ ألف برميل يوميا منذ آيار وسيرفع انتاج النفط السعودي الى أعلى مستوى له منذ عام ١٩٨١ وفقا لأرقام من إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وباستثناء السعودية التي تتبع سياسة في الاحتفاظ بطاقة احتياطية تتراوح بين ١،٥ مليون ومليوني برميل يوميا فان دولة الامارات العربية والكويت هما العضوان الوحيدان الآخران اللذان لديهما مجال للحركة. والمرة السابقة التي اتفقت فيها اوبك على زيادة في الانتاج كانت في ايلول ٢٠٠٧ عندما قالت انها ستزيد انتاجها بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

* هدد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في مقابلة تلفزيونية بثت يوم الجمعة بالاستقالة اذا وجهت ضربة عسكرية الى ايران، محذرا ان من شأن ذلك تحويل المنطقة برمتها الى "كرة من لهب". وقال البرادعي في مقابلة اجرتها معه قناة "العربية" التلفزيونية: "ما اراه في ايران اليوم هو خطر داهم وحقيقي. اذا وجهت ضربة عسكرية الى ايران الآن، لن اتمكن من الاستمرار في عملي". ومضى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقول: "إن الحل العسكري في نظري هو اسوأ الخيارات، اذ من شأنه تحويل المنطقة برمتها الى كرة من نار". وقال: "اذا تعرضت ايران الى ضربة عسكرية، سيجبر ذلك ايران – حتى اذا لم تكن بصدد تطوير الاسلحة النووية الآن – على الاسراع في انتاجها، وسيتمتع قرار كهذا بمباركة كل الايرانيين داخل وخارج البلاد". ويقول البرادعي إن العقوبات بمفردها لن تنجح في اقناع ايران بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم، ويدعو الى المزيد من الحوار مع ايران.